

السيد / رئيس مجلس الإدارة

بنك

تحية طيبة وبعد ،

في إطار استراتيجية البنك المركزي المصري للسعي لأفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفية، يجىء تطبيق الدعامة الثانية من مقررات بازل أو ما يعرف بعملية المراجعة الإشرافية (Supervisory Review Evaluation Process (SERP)، والتي تهدف للربط بين الإطار العام للمخاطر التي يواجهها البنك (Bank's Risk Profile) وكفاءة نظام إدارة المخاطر وكفاية رأس المال لديه، وفي سبيل ذلك تتضمن تلك العملية عدة مبادئ منها التأكيد على توافر آلية للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال بما يتوافق مع الإطار العام للمخاطر لديه، وكذا استراتيجيته للاحتفاظ بمستويات كافية لرأس المال.

هذا وقد تم إعداد ورقة المناقشة المرفقة والتي تتناول إيضاحات هامة عن مفهوم عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال Internal Capital Adequacy Assessment Process (ICAAP)، ودور كل من البنك المعنى والسلطة الرقابية وفقاً لمبادئ المراجعة الإشرافية، لذا يُرجى التكرم بالتنبيه نحو موافقتنا بأية ملاحظات قد تعن لمصرفكم في هذا الشأن وذلك خلال شهر من تاريخه تمهيداً للتطبيق الفعلي لها ، وعلى أن تُرسل الردود الى إدارة بازل بقطاع الرقابة والإشراف - البنك المركزي المصري.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

جمال نجم

التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
Internal Capital Adequacy Assessment Process
(ICAAP)
(ورقة مناقشة)

٢	مقدمة
٣	١. مفهوم التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP
٣	٢. المبادئ الأساسية للتقييم الداخلي لكفاية رأس المال
٤	٣. نطاق تطبيق التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
٤	٤. دورية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
٥	٥. دور البنك وفقاً لمبادئ المراجعة الشراعية
٥	٦. مسئولية إعداد واعتماد التقرير
٥	٧. مسئولية مجلس الإدارة والإدارة العليا
٦	٨. مكونات التقرير
١٤	٩. دور السلطة الرقابية وفقاً لمبادئ المراجعة الإشرافية
١٦	المرفقات

مقدمة

في إطار سعى البنك المركزي المصري نحو أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفية ، يجرى تطبيق الدعامة الثانية من مقررات بازل II، أو ما يعرف بعملية المراجعة الإشرافية (SRP) Supervisory Review Process ، والتي تُعد استكمالاً للدعامة الأولى المطبقة حالياً وفقاً لمقررات بازل II.

هذا وقد تناولت تلك الدعامة وضع حد أدنى لمتطلبات رأس المال الذي يجب علي البنوك الاحتفاظ به لمقابلة كل من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، إلا أنها لم تتعرض للعديد من المخاطر الجوهرية الأخرى المرتبطة بكافة أنشطة البنك وكذا تلك المتعلقة بالمناخ الاقتصادي، ومن هذا المنطلق ووفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل II ، يتعين على كل بنك التأكد من توافر قاعدة رأسمالية لديه تتناسب وحجم المخاطر الهامة التي يواجهها سواء في ظل الظروف العادية أو الظروف غير المواتية أثناء ممارسته لأنشطته.

وتهدف عملية المراجعة الإشرافية (SRP) إلي الربط بين الإطار العام للمخاطر لدى البنك (Bank's Risk Profile) ، وكفاءة نظام إدارة المخاطر وكفاية رأس المال لديه ، لذا يتعين علي كل بنك تطبيق نظام فعال لإدارة المخاطر يضمن تحديد وقياس ومتابعة ومن ثم التحكم في المخاطر ، كما يجب أيضاً توافر عملية تقييم ملائمة لتخطيط وإدارة رأس المال اللازم لمقابلة هذه المخاطر .

وتتضمن عملية المراجعة الإشرافية أربع مبادئ وفقاً لمقررات بازل II وذلك وفقاً لما يلي :

المبدأ الأول : التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) والذي يتم من خلال البنك ذاته .

يجب أن يتوافر لدي كل بنك آلية للتقييم الشامل لمدي كفاية رأس المال بما يتوافق مع الإطار العام للمخاطر وكذا استراتيجية للاحتفاظ بمستويات كافية لرأس المال .

المبدأ الثاني: التقييم والمراجعة الإشرافية (SREP) والذي يتم من خلال السلطة الرقابية – مرفق رقم (1) .

يتعين علي السلطة الرقابية مراجعة وتقييم نتائج إجراءات التقييم الداخلي لمدي كفاية رأس المال التي تقوم بإجرائها البنوك، وكذا استراتيجياتها والتأكد من قدرتها على المتابعة والتزامها بمعيار كفاية رأس المال الرقابي ، وإذا أسفرت عملية المراجعة عن اكتشاف بعض أوجه القصور ، فيتعين علي السلطة الرقابية إتخاذ الاجراءات المناسبة.

المبدأ الثالث: الحوار بين السلطة الرقابية والبنك المعنى.

يتعين علي السلطة الرقابية حث البنوك على الاحتفاظ بمعدلات رأس مال تفوق الحد الأدنى لنسبة رأس المال الرقابية ويجب أن يتوافر لدي السلطة الرقابية الصلاحية لإلزام البنوك بالاحتفاظ برأس مال أعلى من الحد الأدنى المطلوب.

المبدأ الرابع: الإجراءات الرقابية.

يتعين علي السلطة الرقابية التدخل في مراحل مبكرة لمنع إنخفاض رأس المال عن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية الإطار العام للمخاطر بالنسبة لكل بنك على حده ، ويحق للسلطة الرقابية مطالبة أي بنك باتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة في حالة عدم استيفاء رأس المال المطلوب.

و يلاحظ أن المبدأين الأول والثالث يتعلقان بما تتوقعه السلطة الرقابية من البنوك، على حين يتناول المبدأ الثاني والرابع دور السلطات الرقابية في عملية المراجعة الإشرافية.

١. مفهوم عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP

يهدف التقييم الداخلي لكفاية رأس المال إلى التأكد من توافر رأس مال يتوافق مع الإطار العام للمخاطر بالبنك (Risk Profile) أخذاً في الاعتبار مدى فاعلية إجراءات إدارة المخاطر وكفاية نظم الرقابة الداخلية، وقوة التخطيط الاستراتيجي.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال يجب أن تكون جزءاً أساسياً من عملية الإدارة التنظيمية وليس مجرد تقرير يعده البنك ، بل هي عملية تشمل تقييم لسياسات وإجراءات عمل كافة الأنشطة والتي تضمن تحقيق ما يلي :

- تحديد وقياس ومتابعة والتحكم في المخاطر .
- توافر رأس مال كاف يتناسب مع الإطار العام للمخاطر لدى البنك .
- سلامة وفعالية أساليب تطبيق إدارة ومتابعة المخاطر .
- مدى توافق الحجم المقبول للمخاطر مع كل من الاستراتيجية وتخطيط وإدارة رأس المال والسيولة، وتحليل نتائج اختبارات التحمل.

٢. المبادئ الأساسية لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

١/٢ النسبية

يُعد مبدأ النسبية من أهم المبادئ في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ، حيث يتعين على كل بنك القيام بتلك العملية وفقاً لحجم أنشطته المختلفة والمخاطر التي تواجهه ومدى تعقد العمليات المصرفية لديه ، على أن يغطي هذا المبدأ كحد أدنى الجوانب التالية:

- مدى ملائمة الهيكل التنظيمي لنظم إدارة المخاطر والرقابة الفعالة.
- المنهجية المستخدمة في قياس وتقييم المخاطر وتحديد رأس المال اللازم لمقابلتها.
- تحديد نوع وطبيعة اختبارات التحمل .
- مراعاة الربط بين الحجم الإجمالي للمخاطر ورأس المال اللازم لها .

٢/٢ التكامل مع عملية الإدارة وثقافة صنع القرار

يجب أن تكون عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال جزءاً أساسياً من عمليات الإدارة ، والسياسات ، والإجراءات الداخلية لكل بنك حتى يتسنى للإدارة العليا تقييم المخاطر الجوهرية المصاحبة لأنشطة البنك بصفة مستمرة ومن ثم توزيع رأس المال على تلك الأنشطة والمساعدة في اتخاذ القرارات الهامة.

٣/٢ الشمولية والنظرة المستقبلية القائمة على المخاطر

يتعين أن تتناسب عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال مع الإطار العام للمخاطر وإجراءات العمل لدى البنك، كما يجب أن تكون ذات رؤية مستقبلية شاملة لكافة المخاطر الجوهرية التي تتضمنها كل من الدعامتين الأولى والثانية لمقررات بازل II ، بالإضافة إلى المخاطر الخارجية (البيئة الاقتصادية والأنشطة المصرفية).

٤/٢ المراجعة الدورية

يجب مراجعة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بصفة دورية للتأكد من مدى كفاية رأس المال المتاح لتغطية الإطار العام للمخاطر بالبنك في مختلف الظروف، على أن تتم هذه المراجعة مرة واحدة سنوياً على الأقل، كما يجب على البنك إجراء التعديلات الملائمة في حالة تغير استراتيجيته أو خطة العمل أو البيئة المحيطة بالأنشطة المصرفية أو أية تغيرات ذات تأثير ملموس على الافتراضات والمنهجية المستخدمة في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ، كما يجب أن تأخذ في الاعتبار ظهور أي مخاطر جديدة قد تتعلق بأحد أنشطة البنك (على سبيل المثال تلك التي تنتج عن إصدار منتجات جديدة).

٥/٢ كفاءة عملية القياس والتقييم للمخاطر

يجب أن يتوافر لدى البنك سياسات وإجراءات معتمدة وموثقة لعملية تقييم المخاطر ، كما يجب استخدام النتائج المترتبة عن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال البنك في تقييم استراتيجيته وتحديد حجم المخاطر المقبولة ، ويتعين إعطاء أولوية لكل من العوامل الكمية الخاصة بتقدير احتياجات رأس المال لمواجهة المخاطر ، وكذا العوامل النوعية المرتبطة بالحوكمة ، والتخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر ، والنظم والضوابط الداخلية ، أخذاً في الاعتبار وجود علاقة مباشرة بين رأس مال البنك، وسلامة وفعالية أنظمة وإجراءات الحوكمة ومتابعة المخاطر .

٣. نطاق تطبيق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

- يشمل تطبيق التقييم الداخلي لكفاية رأس المال جميع البنوك العاملة في مصر وذلك على النحو التالي :-
- على أساس مجمع : للمجموعة المصرفية التي يغلب عليها النشاط المصرفي والتي تعتبر كيان عمل واحد، ويمكن للبنك المركزي المصري مطالبة البنك بإرسال التقارير المنفصلة الخاصة بالوحدات التابعة له إذا تطلب الأمر ذلك .
- على أساس منفرد: للبنوك التي ليس لديها شركات تابعة على أن يشمل ذلك كافة فروع البنك الداخلية والخارجية .
- أما فروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر : فعلى الرغم من إعفائها من الالتزام بالنسبة الرقابية لمعيار كفاية رأس المال ، إلا أن الأمر يتطلب قيامها بإعداد ذات التقرير بشقيه الكمي والنوعي على أن يتم إيلاء عناية خاصة للجوانب النوعية من السلطة الرقابية عند مراجعة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

٤. دورية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

تعتمد عملية التقييم الذاتي لمدى كفاية رأس المال على أساس إعمال مبادئ الحوكمة وإدارة ومتابعة المخاطر داخل البنك ، لذا يجب أن تتم تلك العملية باستمرار وأن يتم اعتمادها ومراجعتها بشكل سنوي من مجلس إدارة البنك.

ويوافق قطاع الرقابة والإشراف - إدارة الرقابة المكتبية - بالبنك المركزي المصري بالتقرير الخاص بالتقييم الداخلي لكفاية رأس المال موضعاً به كيفية تطبيق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال على كافة أنشطة البنك ، وحجم المخاطر المقبولة ومقدار رأس المال الذي تم تقديره لمواجهة تلك المخاطر .

ويتعين على البنوك خلال المرحلة الأولى للتطبيق تقديم ذلك التقرير سنوياً وذلك خلال مدة أقصاها ٩٠ يوم من تاريخ انتهاء السنة المالية ، أما في السنوات اللاحقة فيمكن مطالبة البنوك بتقديم هذا التقرير عن أي فترة زمنية أخرى على أن يتم تقديمه خلال ٩٠ يوماً كحد أقصى من تاريخ المطالبة بذلك ، كما يتعين إبلاغ البنك المركزي المصري- إدارة الرقابة المكتبية بقطاع الرقابة والإشراف- بأية تغيرات جوهرية قد تطرأ خلال العام على محتوى ذلك التقرير .

^١ ، تشمل المجموعة المصرفية البنك وكافة فروعها في الداخل والخارج وكافة الشركات المالية الأخرى (باستثناء شركات التأمين) التي يملك فيها البنك (أو البنك وأطرافه المرتبطة) نسبة ملكية تزيد عن ٥٠% من حقوق المساهمين أو أي نسبة تمكنه من السيطرة على ذلك الكيان.

٥. دور البنك وفقاً لمبادئ المراجعة الإشرافية:

يقع علي عاتق البنك مسئولية تطوير إجراءات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ، كما يقع علي عاتقه أيضاً إثبات شمولية تلك العملية وملائمتها مع طبيعة المخاطر المصاحبة لأنشطته والظروف التي يعمل فيها من خلال الحوار مع السلطة الرقابية.

ويجب أن يتم تصميم الإطار العام للتقييم الداخلي لكفاية رأس المال بما يتناسب مع حجم ونوعية المخاطر وتخطيط رأس المال تبعاً لذلك، كما يجب على إدارة البنك الاهتمام بالجوانب النوعية فيما يتعلق بإدارة المخاطر ، فضلاً عن تأثير الدورات الاقتصادية، ودرجة الحساسية للمخاطر وأية عوامل خارجية أو داخلية أخرى .

أهم الخصائص التي يجب توافرها بالتقييم الداخلي لكفاية رأس المال:-

- أن يُعد جزءاً أساسياً من عملية إدارة البنك وثقافة إتخاذ القرار .
- أن يُراجع دورياً.
- أن يقوم على أساس المخاطر.
- أن يكون شاملاً.
- أن يكون ذو رؤية مستقبلية.
- أن يأخذ في الاعتبار مدى كفاءة عملية قياس وتقييم المخاطر .

٦. مسئولية إعداد واعتماد التقرير

تقع المسئولية الأساسية لاعتماد الاطار العام لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال على مجلس إدارة البنك ، أما في حالة فروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر فيتعين اعتماده من المدير الإقليمي.

كما تقع مسئولية تنفيذ وتحديث عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال على الرئيس التنفيذي لضمان توافقها بشكل مستمر مع كافة أنشطة البنك وكذا تماشيها مع الظروف التي يعمل بها ، وحيث أن هذا التقرير يتم إعداده من خلال استخدام مُدخلات عدة إدارات ، فيجب أن يُوضح التقرير المقدم إلى البنك المركزي المصري الإدارات والأشخاص المسؤولين عن إعداده للرجوع إليهم إذا لزم الأمر .

وفى هذا الصدد فيلزم التنويه على ضرورة أن يتم اعتماد التقرير من مراقبي حسابات البنك بعد إعداده شأنه في ذلك شأن القوائم المالية .

٧. مسئولية مجلس الإدارة والإدارة العليا

١/٧ مسئولية مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الادارة التأكد مما يلي :-

- تتناسب سياسات وإجراءات عمل إدارة المخاطر مع الإطار العام للمخاطر بالبنك وخطط العمل الاستراتيجية ، والتأكد من أن سياسات البنك تشمل كافة الأنشطة والمنتجات.
- شمول الخطة الاستراتيجية للبنك بشكل واضح على حجم رأس المال اللازم في الوقت الحالي وكذا مستوى رأس المال المستهدف، بالإضافة الى المصروفات الرأسمالية المتوقعة، والموارد الخارجية لرأس المال ، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية أخذاً في الاعتبار سياسة توزيع الأرباح ومعدلات النمو المستهدفة.

- قيام الإدارة العليا بالبنك بأداء المهام المسندة اليها في حدود المسئوليات والصلاحيات المفوضة لها من مجلس الادارة بما يتماشى مع الإطار العام لإدارة المخاطر والسياسات والمعايير المعتمدة من مجلس الإدارة في هذا الشأن.

ويجب الإفصاح عن كيفية قيام مجلس الإدارة بالتأكد مما يلي :-

- مدى ملائمة أساليب قياس وإدارة المخاطر مع درجة تعقد أنشطة البنك والمخاطر التي يواجهها.
- كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية لضمان جودة إدارة أنشطة ومنتجات ومخاطر البنك الناشئة عن ذلك.
- تناسب المستوى المستهدف للقاعدة الرأسمالية مع الإطار العام لمخاطر البنك وكذا البيئة الاقتصادية التي يعمل في إطارها.
- تطبيق سياسات وإجراءات عمل ملائمة وذات مصداقية لتحديد وقياس ومتابعة كافة المخاطر الجوهرية والإقرار عنها.

٢/٧ مسئولية الإدارة العليا

تتحمل الإدارة العليا للبنك مسئولية متابعة وإدارة كافة أنشطة البنك وعملياته بصفة يومية ، وكذا وضع إجراءات لإدارة المخاطر تتماشى مع الإطار العام المقبول لها والمعتمد من قبل مجلس الإدارة .

٨. مكونات التقرير

قد يختلف شكل ومحتويات تقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وذلك بحسب حجم البنك ومدى تعقد عملياته ، إلا أنه يتعين أن يتضمن ذلك التقرير كحد أدنى المعلومات التالية:

١/٨ ملخص التقرير

يحتوي هذا القسم على نظرة عامة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وأهم النتائج التي يتم تناولها تفصيلاً في الأقسام التالية بالتقرير .

٢/٨ نظرة شاملة لاستراتيجية العمل والتوقعات المستقبلية لكل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل خلال فترة قادمة

تتراوح ما بين ٣-٥ سنوات.

يبدأ هذا القسم بملخص عن أداء البنك الحالي شاملاً تحليل للأرباح والخسائر والعائد على حقوق الملكية والهيكل العام للمصرفات، ويجب أن يشمل أيضاً ملخصاً للمراكز المالية وتطورها عن فترة زمنية سابقة تتراوح بين ٣-٥ سنوات .

ويعقب ذلك ملخصاً للأولويات الاستراتيجية خلال مدة تتراوح بين ٣-٥ سنوات قادمة من حيث مجالات النمو المخططة ،

والتوسع الجغرافي ، والأنشطة والمنتجات، وقطاعات الاعمال المستهدفة علي أن يتم التفرقة بين العمليات المحلية والدولية.

ويجب تقديم خطة العمل الاستراتيجية متضمنة قائمتي الدخل والمركز المالي وكذا خطة توزيع الأرباح المتوقعة خلال الفترة من ٣ - ٥ سنوات قادمة مدعمة بالافتراضات المستخدمة في إعداد تلك الخطة.

٣/٨ الحوكمة والإطار العام لإدارة المخاطر

يحتوي هذا القسم على الجوانب النوعية لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وذلك فيما يتعلق بالحوكمة وإدارة ومتابعة المخاطر ، وفقاً لتعليمات الحوكمة وتعليمات الرقابة الداخلية الصادرتين عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري.

١/٣/٨ الحوكمة

يُلخص هذا القسم الهيكل التنظيمي للبنك وسياسة الحوكمة المتبعة، كما يحتوي بشكل محدد على ما يلي:

أ- مجلس الإدارة

- تشكيل مجلس الإدارة .
- اللجان الفرعية التابعة للمجلس .
- سلطات مجلس الإدارة .
- سياسة تحديد السلطات والمسئوليات للإدارة التنفيذية.
- التقارير والمعلومات المقدمة للمجلس ولجانه الفرعية.

ب- الهيكل التنظيمي

- الهيكل التنظيمي للإدارة العليا (بدءاً من المديرين التنفيذيين لكل إدارة).
- مسئوليات الإدارة العليا .
- اللجان المشكلة بالبنك (عضويتها - الدور الذي تقوم به - صلاحياتها).

٢/٣/٨ الإطار العام لإدارة المخاطر

يتعين إدراج وصف شامل للإطار العام لإدارة المخاطر ، والذي يجب أن يشمل كحد أدنى الأسلوب المقرر لإدارة كل نوع من المخاطر الأساسية تفصيلاً ، وذلك من حيث التحديد والقياس والمتابعة والتحكم في تلك المخاطر ، وكذا كيفية تفويض المهام والمسئوليات ذات العلاقة من خلال ما يلي:

أ- الفصل بين الوظائف المتعلقة بالمخاطر

يُعد الفصل بين الوظائف/المهام الخاصة بسلطات إدارة المخاطر المختلفة أمراً جوهرياً لضمان الإدارة السليمة لمخاطر البنك وذلك على النحو التالي:

أولاً: خطوط الأعمال (Business lines): يجب أن يكون جلياً أن مسؤولية إدارة المخاطر تقع في المقام الأول على عاتق متخذي القرار بشأن المخاطر في سياق الاعمال القائمين عليها ، لذا فيجب توضيح طبيعة تلك الأعمال والمخاطر المصاحبة لها، وكذا تحديد المسئول عن إدارة تلك المخاطر، وإذا كان هناك وظائف مساعده في هذا الشأن من عدمه.

ثانياً: إدارة المخاطر: تقع على هذه الادارة مسئولية اقتراح وتطوير السياسات الخاصة بالمخاطر ، على أن يتم اعتماد تلك السياسات من قبل السلطة المختصة ، بالإضافة إلى التأكد من التزام القائمين بإدارات البنك المختلفة (خطوط الأعمال) بتلك السياسات والإجراءات الخاصة بالمخاطر، حيث أن الآليات المختصة بإدارة ومتابعة المخاطر تهدف إلى مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك من خلال تقييمها بصورة ملائمة .

ثالثاً: إدارة الالتزام: ينبغي ألا يقتصر دور وظيفة الالتزام على تقييم أثر التغيرات التي تطرأ على البيئة المحيطة على أنشطة البنك فحسب ، وإنما يجب أن تمتد لتشمل كذلك التحقق من أن المنتجات والإجراءات الجديدة تتماشى مع البيئة القانونية المعمول بها حالياً ، كما يندرج ضمن المهام الرئيسية لوظيفة الالتزام إيجاد بيئة ملائمة داخل البنك تدعم ثقافة الالتزام ، وتوفير التدريب الكافي للعاملين للإلمام بالتعليمات الحالية والجديدة بصفة مستمرة بهدف تقليل مخاطر الالتزام.

رابعاً: إدارة المراجعة الداخلية (التفتيش الداخلي): تختص هذه الإدارة بمراجعة خطوط الأعمال وما يترتب على ذلك من مراجعة أعمال وأنشطة كل إدارات البنك بما فيها إدارة المخاطر وإدارة الالتزام وكذا تقييم مدى كفاية السياسات والإجراءات الحالية والضوابط الداخلية المعمول بها، ويجب أن يتضمن هذا القسم أيضاً تقييم مدى كفاية وكفاءة العاملين بإدارة المراجعة الداخلية للقيام بالأعمال الموكلة لهم في ذلك المجال.

هذا ويجب الإشارة لتفاصيل الموضوعات محل الفحص من المراجعة الداخلية فيما يتعلق بإدارة المخاطر ، والتي قد تشمل على سبيل المثال:

- مدى الالتزام بالقواعد الداخلية لإدارة المخاطر (الحدود، الإجراءات).
- الاستخدام الفعال والمناسب لأدوات إدارة المخاطر من قبل البنك ككل.
- مراجعة الوظائف الرقابية لإدارة ومتابعة المخاطر ، وتقييم كفاءة عملها.
- مدى ملائمة نظم تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في إدارة ومتابعة المخاطر .
- تقييم أساليب قياس المخاطر .

كما يتعين إيضاح النتائج المستخلصة من تقارير المراجعة الداخلية فيما يتعلق بالمخاطر المختلفة وكذا الإجراءات التصحيحية المقترحة (إن وجدت) ، مع تحديد الجهات التي يقدم لها هذا التقرير داخل البنك.

ب- بيان مستوى المخاطر

يتم عرض مستوى المخاطر بالبنك ضمن تقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال على النحو التالي:

- الحجم الأقصى للمخاطر الذي يُمكن للبنك تحمله في ضوء موارده الرأسمالية المتاحة دون أن يُهدد ذلك قدرته على الاستمرار في النشاط في ظل الظروف غير المواتية **Risk Bearing Capacity**.
- حجم المخاطر المقبول في ظل الظروف غير المواتية والذي يقابله الموارد الرأسمالية المتاحة لديه **Risk Tolerance**.
- حجم المخاطر المستهدف في ظل ظروف العمل المعتادة والذي يتناسب مع أرباحه **Risk Appetite**.

ج- سياسات وحدود المخاطر

يجب إيضاح منحه سلطات اعتماد سياسات المخاطر المعمول به داخل البنك والذي يفصل بين السياسات التي تقع في نطاق سلطات مجلس الإدارة وتلك التي يتم تفويضها للإدارة العليا أو اللجان التابعة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

كما يتعين أيضاً تحديد كيفية تطبيق تلك السياسات عملياً عند اتخاذ القرار لاسيما فيما يتعلق بكيفية توزيع الحدود الكلية للمخاطر الموضوعة من مجلس الإدارة على الأنشطة المختلفة لتتماشى مع إجمالي حجم المخاطر المستهدف والمقبول من البنك، سواء في ظل الظروف العادية Risk Appetite، أو في ظل الظروف غير المواتية Risk Tolerance .

ويجب أن يتم عرض موجز لكل نوع من المخاطر الجوهرية مع تحديد واضح لأدوات وإجراءات إدارة المخاطر وأساليب تقييم وقياس المخاطر ومستوى الاعتماد المطلوب ونظم المتابعة والتحكم في المخاطر (مثل مصفوفة المخاطر، تتبع مسببات المخاطر، الحدود المطبقة، نظام التقارير عن المخاطر^٢، والمسائلة (accountabilities) ، ونظم تكنولوجيا المعلومات الداعمة لاتخاذ القرار.

د- المتابعة والإقرار عن المخاطر

يُعد توافر نظام قوى لإدارة المعلومات متطلباً أساسياً لمتابعة والإقرار عن المخاطر وتقييم احتياجات رأس المال لدى البنك ، ويجب أن يتضمن نظام إدارة المعلومات المطبق لدى البنك مؤشرات للإنذار المبكر تُظهر الانحرافات عن رأس المال المستهدف، ويشمل ذلك توافر آلية للحوكمة تضمن تطبيق اختبارات تحمل بصفة دورية واتخاذ إجراءات تصحيحية عند الضرورة.

تعتمد دورية التقارير المقدمة لكل من مجلس الإدارة والإدارة العليا على نوعية ومستوى المخاطر ودرجة تأثيرها على أعمال البنك، ويجب أن تُمكن تلك التقارير كلٍ من مجلس الإدارة والإدارة العليا من القيام بالاتي:

- تقييم مستوى واتجاه المخاطر الجوهرية وتأثيرها على مستويات رأس المال.
- تقييم الافتراضات الرئيسية المستخدمة في نظام تقييم/قياس رأس المال.
- تحديد إذا كان رأس المال الذي يحتفظ به البنك كافياً لمواجهة المخاطر المختلفة ويتماشى مع معدلات كفاية رأس المال المطبقة.
- تقييم المتطلبات المستقبلية لرأس المال استناداً إلى هيكل مخاطر البنك وإجراء التعديلات على استراتيجية البنك تبعاً لذلك.

٣/٣/٨ التقييم الكلي

يتعين على مجلس الإدارة تقييم مدى كفاية إطار الحوكمة ونظام إدارة المخاطر والرقابة عليها في ضوء الاطار العام للمخاطر لدى البنك، وبما يتماشى مع المتطلبات الرقابية وفى حالة وجود أوجه قصور أو ضعف فيجب التركيز عليها وبيان الإجراءات التي اتخذها البنك لمعالجتها .

٤/٨ قياس المخاطر وتحديد رأس المال المناسب لمواجهتها

من أهم الأسس لتحليل الإطار الكلي للمخاطر (Risk Profile) للبنك بهدف تقييم رأس المال الداخلي، هو تحديد وتقييم كل المخاطر الجوهرية التي يتعرض أو قد يتعرض لها البنك وذلك للوصول إلى تقييم إجمالي لتلك المخاطر ، وتبدأ هذه العملية بتبويب كافة أنواع المخاطر بحيث تتضمن: مخاطر الدعامة الأولى من مقررات بازل II (مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل)، وكذا المخاطر الأخرى التي لم تتضمنها تلك الدعامة (مثل: مخاطر التركيز، ومخاطر أسعار العائد بمحفظة البنك لغير أغراض المتاجرة، ومخاطر السيولة).

^٢ يجب التنويه عن تقارير الإدارة الدورية / عند الطلب والأشخاص أو اللجان الذين تُرفع إليهم تلك التقارير ، على أن يتم تحديد تلك التي تقدم لمجلس الإدارة أو أي لجان أخرى.

يتعين التمييز بين أنواع المخاطر حيث يجب على البنك وضع تحديد واضح لمفهوم المخاطر الجوهرية المصاحبة للعمليات والأنشطة التي يقوم بها سواء من ناحية تأثيرها على انخفاض الأرباح أو تحقيق خسارة في رأس المال ، وكذا المخاطر غير الجوهرية ذات العلاقة بالأنشطة والأسواق التي يعمل بها البنك.

ويوضح التبيويب التالي أنواع المخاطر الجوهرية التي يجب أن تغطيها عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، ولا يتضمن هذا التبيويب كافة المخاطر بشكل حصري وإنما يجب على كل بنك أن يُدرج أي مخاطر أخرى مؤثرة على عملياته وفقاً لرؤيته.

أ- مخاطر الدعامة الأولى: Pillar I Risks

وتشمل كل من مخاطر الائتمان والسوق، والتشغيل والتي يندرج تعريفها وأساليب حسابها ضمن تعليمات متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، ويجب على البنوك في حالة استخدام أي أساليب أخرى لقياس تلك المخاطر بخلاف تلك الواردة بالتعليمات المشار إليها ، الإفصاح عنها ضمن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال من حيث: الأساليب المستخدمة ، والنتائج، والمواعمة بين الاختلافات التي قد تسفر عنها نتائج استخدام كل من الأساليب الداخلية والرقابية.

ب- مخاطر الدعامة الثانية: Pillar II Risks

○ مخاطر غير مغطاة بالكامل ضمن الدعامة الأولى:

يتم حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر الدعامة الأولى وذلك بافتراض أن الاطار العام للمخاطر المختلفة للبنوك يقوم على أساس التنوع الكامل، إلا أنه يتعين على البنوك تقييم إذا كان الحد الأدنى لرأس المال غير كافٍ لمواجهة مخاطر الدعامة الأولى (تقدير حجم المخاطر بأقل من الواقع) وفي هذه الحالة يتعين على البنوك الاحتفاظ برأس مال أعلى من الحد الأدنى المقرر لمواجهة مخاطر الدعامة الأولى. (تُعطى مخاطر التشغيل التي تم قياسها باستخدام أسلوب المؤشر الأساسي عناية خاصة في هذا السياق) .

○ مخاطر غير مغطاة نهائياً ضمن الدعامة الأولى:

وتشمل كافة أنواع المخاطر الجوهرية الأخرى (بخلاف ما سبق) والتي يجب أن تُعطى ضمن التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ، وتتضمن على سبيل المثال : مخاطر السيولة، مخاطر التركيز، ومخاطر أسعار العائد بمحفظة البنك لغير أغراض المتاجرة ، المخاطر الاستراتيجية، مخاطر السمعة، مخاطر رأس المال، مخاطر الربحية، وأي مخاطر أخرى متعلقة بعوامل خارجية قد تطرأ نتيجة لحدوث مستجدات في البيئة الرقابية، الاقتصادية أو بيئة العمل.

ولمزيد من الإيضاح يتم الرجوع إلى مرفق (٢) : تعريف الأنواع المختلفة للمخاطر .

يجب أن يشمل نظام تقييم المخاطر بالبنك مخاطر الدعامات الأولى كحد أدنى وكذا أي مخاطر جوهرية أخرى، ويتعين أن يكون كل نوع من تلك المخاطر مغطى برأس مال كاف يتم تجميعه للوصول إلى تصور واقعي لإطار المخاطر الكلي لدى البنك.

وينبغي أن يكون نظام تقييم المخاطر لدى البنك شاملاً لكافة الجوانب الكمية والنوعية لها، مع الأخذ في الاعتبار قدرة البنك على متابعة، والتحكم في المخاطر و مواجهتها والعمل على تخفيفها.

ويجب على البنوك (في الوقت الحالي للأغراض الرقابية وعند إعداد تقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال) استخدام الأسلوب المعياري لقياس مخاطر الائتمان ومخاطر السوق واستخدام أسلوب المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل طبقاً للتعليمات الخاصة بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال وفقاً لمقررات بازل II.

وفي ذات السياق وبالنسبة لأساليب قياس مخاطر الدعامات الثانية والتي تشمل المخاطر غير المدرجة بالدعامات الأولى ومنها مخاطر التركيز، ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار العائد بمحفظة البنك لغير أغراض المتاجرة، فمن الممكن الرجوع إلى التعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري أو أوراق المناقشة السابق إصدارها في هذا الشأن.

وفي حالة استخدام البنك لأساليب قياس أخرى- للأغراض الداخلية - تختلف عن الأساليب السابقة، فيتعين عليه ما يلي:

- شرح الأسباب التي أدت إلى الاختلاف بين الأساليب الداخلية المستخدمة من قبل البنك والأساليب الرقابية.
- توضيح الافتراضات التي تقوم عليها الأساليب الداخلية وآلية التطبيق الخاصة بتلك الأساليب .
- بيان علاقة استخدام الأساليب الداخلية بعملية اتخاذ القرار ومدى كونها جزءاً أساسياً منها.

وبالإضافة إلى تقييم المخاطر الكمية، يتعين أن يتوافر لدى البنك آلية لتقييم المخاطر النوعية التي يصعب قياسها كمياً -كنسبة من رأس المال- مثل مخاطر السمعة، وفي هذه الحالات يتعين على البنك أن يوضح كيفية التغلب على تلك المخاطر بواسطة طرق نوعية مثل الضوابط الداخلية المطبقة من إدارة البنك، هذا ويكون لتقدير وخبرة الإدارة دوراً هاماً في هذا الشأن. ويُمكن للبنك في هذه الحالة اختيار الاحتفاظ بفائض مناسب في رأس المال لتغطية تلك المخاطر.

ولمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع لمرفق (٣) : أساليب تقييم أنواع المخاطر المختلفة

٥/٨ تجميع متطلبات رأس المال

يجب على البنك عقب تحديد وقياس كل نوع من أنواع المخاطر الجوهرية بشكل منفرد، تجميع تلك المخاطر معاً للوصول إلى إجمالي متطلبات رأس المال، وفي هذا الإطار يتعين على البنك التأكد من عدم تجاهل أي نوع من أنواع المخاطر أو عدم أخذه في الاعتبار بشكل كامل، ويُعد أمراً أساسياً التأكد من عدم تكرارية حساب المخاطر وإمكانية جمعها معاً.

هذا وتعد عملية تجميع متطلبات رأس المال ذات أهمية بالغة في عملية تخطيط الإدارة لرأس المال ومن ثم توزيعه وفقاً للأنشطة المختلفة بالبنك حيث أن تخصيص متطلبات رأس المال وفقاً لأنشطة البنك المختلفة يساعد الإدارة على تحديد حجم المخاطر المقبولة، وكذا تحديد أنواع المنتجات التي يُمكن طرحها والمراكز التي يتم اتخاذها لكل نشاط من أنشطة البنك، لذا يجب توثيق عملية تجميع متطلبات رأس المال وتنفيذها بشكل متكامل.

٦/٨ اختبارات التحمل

يتعين على البنك استخدام اختبارات التحمل كجزء أساسي لإدارة ومتابعة المخاطر وفقاً للدعامات الثانية من مقررات بازل II لكفاية رأس المال، وتُعطى اختبارات التحمل إنذاراً مبكراً لإدارة البنك بشأن أي نتائج سلبية غير متوقعة ناشئة عن المخاطر المختلفة المحيطة بالبنك، فضلاً عن أنها تُعطى مؤشراً بخصوص مقدار رأس المال الإضافي المطلوب لاستيعاب الخسائر التي قد تحدث نتيجة للصدمات التي قد يتعرض لها البنك.

وتلعب اختبارات التحمل دوراً هاماً في:

- إيجاد أسلوب موحد لإدارة المخاطر على نطاق البنك ككل.
- إعطاء تقييمات ذات بُعد مستقبلي للمخاطر.
- الحد من أوجه القصور في النماذج والبيانات التاريخية المستخدمة.
- تسهيل إجراءات التخطيط المستقبلي لكل من رأس المال ومستويات السيولة.
- تطوير أساليب الحد من المخاطر/خطط الطوارئ المتبعة أثناء الظروف غير المواتية المختلفة.

لذا يجب على كل بنك:

• تطبيق اختبارات التحمل بشكل شامل وعلى أساس رؤية مستقبلية مع الاحتفاظ بإجراءات موثقة حتى يتسنى تطبيق برنامج اختبار التحمل بصورة فعالة ضمن التنظيم الداخلي للبنك، موضحاً كيفية توزيع الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالإدارة العليا وأساليب اختبارات التحمل المطبقة.

• إجراء اختبارات تحمل بصفة سنوية كحد أدنى تأخذ في الاعتبار سيناريو حدوث كساد اقتصادي، وأن يعكس هذا السيناريو التحركات غير المواتية لمزيج من العوامل العامة التي تشمل على الأقل التغير في الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار العائد، ومعدلات البطالة، وأسعار الصرف.

وقد تقوم البنوك كذلك بإجراء اختبارات تحمل أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك، فعلى سبيل المثال يمكن أن يشمل ذلك تدهور القطاعات الاقتصادية التي يتركز فيها نشاط البنك أو انخفاض أسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية أو حدوث اضطراب كبير في السوق مع تحقق خسائر تشغيلية هائلة وكذا حدوث أزمة سيولة بالبنك.

وفى هذا الصدد ، فإنه على الرغم من أن إعداد اختبارات التحمل تعد ضمن مسؤوليات البنك ذاته ، إلا أنه يمكن للبنك المركزي المصري - عند الضرورة - مطالبة البنوك (سواء كل على حده أو على مستوى القطاع المصرفي) بإعداد اختبارات تحمل إضافية تتفاوت من حيث درجة حدتها ونطاق تطبيقها .

ويمكن الرجوع للمرفق (٤) لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن.

تخطيط رأس المال

٧/٨

تعد النظرة المستقبلية هي العنصر الرئيسي في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، حيث يقوم البنك بتحديد مستوى رأس المال المطلوب ليس فقط على أساس الوضع الحالي، ولكن أيضاً على مدار الخطة الاستراتيجية للبنك مع الأخذ في الاعتبار دراسة سيناريوهات قاسية ولكن محتملة الحدوث، ولا ينبغي إجراء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال كمتطلب رقابي فقط حيث أن هذه العملية إذا تمت بشكل صحيح يُمكن أن تساعد البنك في تطبيق مجموعة من أدوات إدارة ومتابعة المخاطر والتخطيط لإدارة المخاطر المستقبلية والتعامل معها.

كما ينبغي على البنوك عند التخطيط لمتطلبات رأس المال وفقاً للدعامتين الأولى والثانية، إجراء تقييم لكافة المخاطر الأخرى المتضمنة في عملية التقييم الذاتي لكفاية رأس المال مع الأخذ في الاعتبار كلاً من الجوانب الكمية والنوعية لتلك المخاطر.

وبناء عليه، ينبغي على البنوك وضع توقعات/تقديرات وفقاً لكل من خطة البنك الاستراتيجية، والأرباح الرأسمالية، وتوزيعات الأرباح، واحتمالات زيادة رأس المال من خلال اصدار أسهم جديدة، ورأس المال المساند، ورأس المال المطلوب لمقابلة الزيادة المتوقعة في حجم الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في إطار المخاطر العام ضمن الدعامات الأولى بالإضافة إلى إمكانية ظهور مخاطر جديدة.

كما يجب أن يشمل تخطيط رأس المال ما يلي :

- تغطية فترة زمنية مستقبلية تتراوح بين ٣: ٥ سنوات .
- تحليل الانحرافات مقارنة بالتخطيط المُعد عن الفترة السابقة .
- ملخصاً للأساليب المستخدمة في تخطيط رأس المال ونتائج تطبيق هذه الأساليب.
- ملخصاً لاختبارات التحمل التي أجريت ونتائجها سواء قبل أو بعد استخدام أساليب تخفيف المخاطر، لبيان تأثير استخدام أساليب التخفيف على مستوى المخاطر.
- ملخص التخطيط الاستراتيجي والمحاسبي المؤثر في إعداد التوقعات.

المستوى المستهدف للقاعدة الرأسمالية

٨/٨

يتمثل الهدف الأساسي من قيام البنوك بوضع مستوى مستهدف للقاعدة الرأسمالية في الاحتفاظ برأس مال إضافي يزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لكل من الدعامتين الأولى والثانية، لتغطية كافة المخاطر الجوهرية التي قد يتعرض لها البنك في ظل الظروف غير المواتية ، ومن ناحية أخرى فإن تعريف المستوى المستهدف للقاعدة الرأسمالية يتجاوز هذا الحد، حيث لا يتعلق فقط بمواجهة المخاطر الحالية، ولكن يشمل كذلك الاحتياجات المستقبلية التي تم تحديدها ضمن عملية التخطيط المستقبلي لرأس المال بما في ذلك نتائج اختبارات التحمل المُعدة على أساس النظرة المستقبلية .

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً درجة جودة رأس المال (نسبة الشريحة الأولى لإجمالي القاعدة الرأسمالية) عند إعداد النسبة المستهدفة للقاعدة الرأسمالية.

وفي حالة انخفاض رأس المال المتاح عن القاعدة الرأسمالية المستهدفة في إطار التخطيط المستقبلي لرأس المال سواء في ظل ظروف العمل المعتادة أو غير المواتية ، سيتعين على البنك تقديم خطة عمل تصحيحية تُنفذ خلال فترة زمنية محددة.

برنامج الإجراءات التصحيحية المستقبلية

٩/٨

في ضوء التقييمات والتقديرية سألقة الذكر، ينبغي أن يتم تلخيص أوجه القصور الرئيسية إن وجدت، وإذا اقتضى الأمر ينبغي وضع خطة عمل لتحسين الوضع الرأسمالي للبنك.

ويمكن أن تشمل هذه الخطة على إجراء التدابير التالية:

- تعديل الإطار العام لمخاطر البنك (Risk Profile) من خلال الحد من نشاط معين أو عدة أنشطة، أو تطبيق تقنيات جديدة لتخفيف المخاطر والحد منها.....الخ.
 - تحسين نظام الحوكمة، و تعديل الهيكل التنظيمي الداخلي، وإدارة ومتابعة المخاطر، والرقابة الداخلية.
 - تغيير المستوى المستهدف للقاعدة الرأسمالية مع الإشارة إلى الفترة اللازمة لتحقيقها.
- كما ينبغي أن يتضمن ذلك أيضاً التغييرات المطلوبة في كل من إدارة ومتابعة المخاطر، وإدارة رأس المال، الذي يعتزم البنك القيام بها في المستقبل، مثل التغييرات في السياسة العامة للمخاطر، وتحسين أدوات وإدارة والتحكم في نوع محدد من أنواع المخاطر.... الخ، وفي جميع الأحوال ينبغي إدراج كافة الأمور المتعلقة بالتطورات والتحسينات المستقبلية التي يعتزم البنك إجرائها ضمن هذا الجزء ، كما يمكن للبنك الإشارة إلى ذلك ضمن الأجزاء الأخرى من التقرير .

١٠/٨ موضوعات أخرى

يتضمن هذا الجزء كافة الأمور الأخرى التي قد تُعتبر مؤثرة ولم يتم ذكرها فيما سبق.

٩. دور السلطة الرقابية وفقاً لمبادئ المراجعة الإشرافية:

يتمثل دور السلطة الرقابية (البنك المركزي المصري) في عملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال فيما يلي:

- مراجعة وتقييم إجراءات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال التي قام بها البنك المعني وذلك في إطار عملية المراجعة الإشرافية والتي تقوم بمقتضاها السلطة الرقابية بفحص مكونات عملية التقييم الداخلي وذلك وفقاً لما يلي:

أولاً: الجوانب النوعية

- مدى إشراف مجلس الإدارة.
- طبيعة الهيكل التنظيمي والتحديد الواضح للسلطات والمسئوليات.
- الاطار العام لإدارة المخاطر.
- دقة وفاعلية الفصل بين الوظائف داخل البنك^٣.
- مدى تناسب الحجم المقبول للمخاطر مع الأهداف الاستراتيجية، وخطط العمل.
- آليات إدارة رأس المال والسيولة والتمويل، وما يتضمنه ذلك من إجراء اختبارات التحمل وتحليل السيناريوهات المحتملة في هذا الشأن.
- السياسات الداخلية والرقابية المطبقة لتحديد وقياس ومتابعة ومن ثم التحكم في المخاطر الجوهرية.

ثانياً: الجوانب الكمية

- تحديد كافة المخاطر الجوهرية.
- أساليب قياس المخاطر.
- الوسائل المالية وغير المالية لتخفيف المخاطر.
- تحديد رأس المال المناسب لمواجهة كل نوع من المخاطر الجوهرية.
- تجميع المخاطر وتحديد النسبة المستهدفة لرأس المال بما يتناسب مع الحجم المقبول من المخاطر .
- الخطط المستقبلية لرأس المال في ظل الظروف العادية ،وكذا السيناريوهات المحتملة في ظل الظروف غير المواتية .
- تقييم رأس المال الاضافي المطلوب لمواجهة أي مخاطر ناجمة عن الظروف غير المواتية .
- التزام البنك بالنسب الرقابية لمعيار رأس المال .

^٣ يتم الرجوع إلى قسم "الإطار العام للحوكمه وإدارة المخاطر .

- مطالبة البنوك باتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة خلال مدى زمني محدد لمعالجة أوجه القصور التي قد تسفر عنها عملية التقييم والمراجعة الإشرافية، مع إيلاء أولوية للإجراءات المتعلقة بالجوانب النوعية المرتبطة بإدارة المخاطر والحوكمة والنظم والضوابط الداخلية ، هذا ويُمكن للبنك المركزي المصري مطالبة أي بنك بالاحتفاظ برأس مال إضافي في حالة عدم معالجة أوجه القصور بصورة كافية ومناسبة وذلك كإجراء مؤقت لحين تصحيح أوضاع البنك بشكل كامل .
- التدخل في مرحلة مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المقرر .
- مطالبة أي بنك بالاحتفاظ برأس مال إضافي يجاوز الحد الأدنى المقرر .

مرفق (١)

عملية التقييم والمراجعة الإشرافية

(SREP) Supervisory Review and Evaluation Process

تُعتبر عملية التقييم والمراجعة الإشرافية (SREP) عن العملية التي يتم بمقتضاها قيام قطاع الرقابة والإشراف بمراجعة وتقييم عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، وتحليل الإطار العام للمخاطر بالبنك (Risk Profile) و نظم الحوكمة وأداء إدارة البنك والهيكل التنظيمي ونظام الرقابة الداخلية، والتحقق من الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية المقررة.

وإذا أسفرت عملية المراجعة عن بعض أوجه القصور، يتعين على البنك إتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة سواء في شكل تعديلات إدارية أو رأسمالية وفقاً لحجم ونوعية القصور أو الانحراف.

يتم إجراء عملية التقييم والمراجعة الإشرافية لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بما يتناسب مع نطاق وحجم وطبيعة الأعمال التي يقوم بها كل بنك على حده، فضلاً عن مدى جودة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، هذا ويقوم بعملية التقييم والمراجعة الإشرافية قطاع الرقابة والإشراف ممثلاً بصفة أساسية في كلٍ من إدارة الرقابة المكتتبية و إدارة الرقابة الميدانية وذلك بهدف الوصول إلى أفضل السبل في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال والحصول على مزيد من المعلومات والإيضاحات الضرورية في هذا الشأن. ويهدف ضمان عدالة وملائمة عملية التقييم والمراجعة الإشرافية، يقوم البنك المركزي المصري بتطبيق هذه العملية أخذاً في الحسبان الاعتبارات التالية:

التقييم على أساس المخاطر:

يتم التركيز على المخاطر والقضايا الجوهرية، وإجراء المقارنات مع البنوك المثلثة.

المخاطر النظامية:

حجم وأهمية البنك في القطاع المصرفي المصري.

نطاق المراجعة:

جودة تقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك.

التعديلات الرقابية:

قد يتم اتخاذ بعض التدابير اللازمة لتصحيح أي أوجه قصور في نظم الحوكمة والرقابة الداخلية، أو التفتيش الداخلي ، أو إدارة ومتابعة المخاطر .

على أن يتم مناقشة النتائج والملاحظات الرئيسية التي تم التوصل إليها مع البنك وتقديم التوصيات إذا اقتضى الأمر ذلك ، ويجب على كل بنك وضع خطة لتنفيذ كافة التوصيات في فترة زمنية مناسبة وذلك لكل توصية على حده.

مرفق (2)

تعريف الأنواع المختلفة للمخاطر

مخاطر الائتمان: هي الخسائر الناتجة عن إخفاق العملاء المقترضين أو الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم وفقاً لشروط التعاقد، وتتضمن هذه المخاطر في طياتها مخاطر الطرف المقابل.

مخاطر الطرف المقابل: هي الخسائر الناتجة عن إخفاق أحد طرفي العملية المالية في الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الآخر قبل حلول تاريخ التسوية المتفق عليه لتلك العملية، و بالنسبة للمخاطر الائتمانية يكون احتمال الخسارة من جانب واحد حيث يواجه البنك المقرض الخسارة منفرداً ، في حين تكون مخاطر الطرف المقابل ثنائية الجانب حيث يمكن أن تكون القيمة السوقية للعملية محل التعاقد موجبة أو سالبة لأي طرف من طرفي العملية.

مخاطر السوق : هي الخسائر الناتجة عن التحركات غير الموازية في أسعار السوق التي قد تؤثر سلباً على قيم مراكز استثمارات البنك بغرض المتاجرة بالإضافة إلى مخاطر أسعار الصرف - المرتبطة بميزانية البنك ككل.

مخاطر التشغيل : هي الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية أو العنصر البشري أو الأنظمة لدى البنوك أو نتيجة لأحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه لا يشمل كل من المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

مخاطر التركيز الائتماني : تنشأ عن تركيز توظيفات البنك لدى عميل واحد أو الأطراف المرتبطة به بشكل مباشر أو غير مباشر، أو تركيز التوظيفات عند مجموعة من الأطراف المقابلة التي يكون احتمال إخفاقهم مرتبطاً بعوامل مشتركة بينهم كالموقع الجغرافي ، أو طبيعة النشاط..... الخ ، بما في ذلك مخاطر التركيز بالدول مما قد يؤدي إلى خسائر جسيمة تُهدد قدرة البنك على القيام بأنشطته الرئيسية .

مخاطر التوريق : التوريق هي عملية يتم بمقتضاها تحويل الأصول غير السائلة (مثل محفظة القروض) الى اوراق مالية يتم تداولها في سوق رأس المال، وقد يكون البنك منشأً لهذه العملية (Originator) أو مستثمر فيها (Investor) ، ومن ثم قد تنشأ من عملية التوريق مخاطر تتعلق بكل من الائتمان ،السوق، التشغيل، السيولة، أو مخاطر قانونية.... وهو ما يطلق عليها مخاطر التوريق.

مخاطر أخرى متعلقة بالعملية الائتمانية: تنشأ عندما تكون أساليب الحد من المخاطر الائتمانية المُتبعة من قبل البنك أقل فعالية مما هو متشوداً منها ، كما أنها تتضمن كذلك احتمال أن تصبح الضمانة المقدمة (إن وجدت) غير مجدية بخلاف ما هو متوقع بشأنها.

مخاطر السيولة : هي عدم قدرة البنك على تمويل أي زيادة في الأصول أو مقابلة الالتزامات عند استحقاقها، أو إمكانية القيام بذلك ولكن مع تكبد خسائر كبيره أو غير مقبولة .

مخاطر أسعار العائد بالمحفظة لغير أغراض المتاجرة: هي المخاطر المحتملة الناجمة عن كافة بنود المركز المالي نتيجة التحركات غير الموازية في أسعار العائد السائدة. وتتعلق هذه المخاطر بالمراكز المدرجة بالمحفظة لغير أغراض المتاجرة.

المخاطر الاستراتيجية: تتمثل في الآثار السلبية على كل من أرباح ورأس مال البنك نتيجة سياسات/قرارات العمل الخاطئة، التطبيق غير السليم للقرارات المتخذة، أو التغيير في بيئة العمل ، أو الإخفاق في الاستجابة السريعة للمتغيرات التي تطرأ على البيئة المحيطة.

مخاطر السمعة: تتمثل في الآثار السلبية على كل من أرباح ورأس مال البنك نتيجة الرأي السلبي الذي يترسخ في أذهان الأطراف المختلفة المتعاملة مع البنك (عملاء، مساهمين، مراقبين، أطراف مقابلة، موظفين،....الخ) بشأن كفاءة، أو فعالية ، أو نزاهة البنك.

مخاطر الالتزام: تنشأ عن عدم الالتزام بالقوانين المحلية أو الدولية، أو القواعد، أو التعليمات، أو السياسات، أو الإجراءات، أو الممارسات أو المعايير الأخلاقية المنصوص عليها مما قد يؤثر سلباً على أرباح البنك أو رأس ماله.

مخاطر رأس المال: هو عدم توازن هيكل رأس المال الداخلي مقارنة بطبيعة أعمال البنك وحجمه، أو وجود صعوبات في زيادة رأس المال لمواجهة المخاطر بشكل سريع عند الضرورة.

مخاطر الربحية: تنشأ عن عدم كفاية أو تنوع مصادر أرباح البنك أو عدم القدرة على الحفاظ على معدل ربحية كافٍ ودائم.

مخاطر أخرى: أية مخاطر أخرى لم يرد ذكرها ولكن تُعد جوهرية بالنسبة للبنك.

مرفق (٣)

أساليب تقييم أنواع المخاطر المختلفة

أ. متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر الائتمان

يتعين على البنوك - في الوقت الحالي - تطبيق الأسلوب المعياري عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر الائتمان استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الصادرة عن مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية المعترف بها من قبل البنك المركزي المصري (Standard and Poor's, Moody's, Fitch & Capital Intelligence) إضافة إلى تطبيق الأسلوب البسيط لتخفيف مخاطر الائتمان (Credit Risk Mitigation - CRM) وذلك بالنسبة للمطالبات المدرجة ضمن المحفظة لغير أغراض المتاجرة (Banking Book). كما يجب على البنوك تطبيق طريقة السوق السائدة لقياس مخاطر الطرف المقابل والتي تعتبر جزءاً أساسياً من مخاطر الائتمان. وفي هذا السياق يجب على البنوك الالتزام بالتعليمات الخاصة بمخاطر الائتمان المنصوص عليها ضمن التعليمات الرقابية بشأن الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل.

الأسلوب المعياري

وفقاً للأسلوب المعياري، ينبغي تقييم مخاطر الائتمان مع مراعاة ما يلي :

- المعايير المحددة في حالة وجود أكثر من تصنيف من قبل مؤسسات التصنيف الخارجية المعترف بها .
- تطبيق أساليب قوية فعالة للسيطرة على المخاطر الأخرى الناتجة عن استخدام أدوات تخفيف مخاطر الائتمان "CRM" مع مراعاة الإجراءات الواردة ضمن التعليمات الرقابية بشأن الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل.
- مخاطر الائتمان التي تنشأ عن المراكز الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر للبنود داخل وخارج الميزانية، أخذاً في الاعتبار مخاطر الطرف المقابل (Counterparty Risk) ، وحيث لا تتضمن المراكز الائتمانية كلاً من (١) الأصول المستبعدة من القاعدة الرأسمالية، و(٢) الأصول المدرجة ضمن محفظة المتاجرة التي تخضع للمعالجة ضمن مخاطر السوق.
- أوزان المخاطر المعطاة للمراكز الائتمانية للبنود داخل وخارج الميزانية.

مخاطر الطرف المقابل

يُعد حساب مخاطر الطرف المقابل جزء لا يتجزأ من مخاطر الائتمان كما هو منصوص عليه في التعليمات الخاصة بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال. وفي هذا الخصوص، ينبغي على كل بنك ما يلي:

- حساب متطلب رأس المال لمقابلة مخاطر الطرف المقابل لكل من عقود المشتقات المالية التي تتم خارج الأسواق المنظمة (Over The Counter Financial Derivatives)، عمليات تمويل الأوراق المالية (Securities Financing Transactions) والعمليات التي يتم تسويتها في الأجل الطويل (Long Settlement Transactions).
- حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر الطرف المقابل بنسبة ١٠% من قيمة التعرض المرجح بأوزان مخاطر الطرف المقابل، ويتم حساب قيمة التعرض وفقاً لطريقة القيمة السوقية السائدة (Mark-To-Market) من خلال حساب كل من تكلفة الاستبدال (Replacement Cost) والقيمة المستقبلية المتوقعة للمديونية (Potential Future Credit Exposure - PFE) ثم جمعها معاً.
- أن تكون قيمة التعرض بالنسبة لعمليات بيع الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة الشراء repurchase agreements هي الفرق الموجب بين القيمة السوقية للأوراق المالية التي تم تسليمها للطرف المقابل والقيمة الملتزم بها البنك تجاه الطرف المقابل، والعكس بالعكس بالنسبة لعمليات شراء الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة البيع.

ب. تقييم متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق

بصفة عامة، يُمكن للبنوك بهدف تقييم متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق لديها، استخدام الأسلوب المعياري أو أسلوب النماذج الداخلية، و على الرغم من ذلك ، يتعين على البنوك - حالياً و خلال المرحلة الأولى لتطبيق مقررات بازل وكذا لأغراض عملية التقييم الذاتي لكفاية رأس المال - تطبيق الأسلوب المعياري فقط ، على أن يتم السماح لهم في مرحلة لاحقة باستخدام أسلوب النماذج الداخلية بشرط استيفاء مجموعة من المعايير الكمية والنوعية، بالإضافة إلى الموافقة المسبقة من البنك المركزي المصري.

الأسلوب المعياري

وفقاً للأسلوب المعياري، يتم استخدام أسلوب البناء التراكمي الذي يتم بموجبه حساب متطلبات رأس مال لكل نوع من أنواع مخاطر السوق- كل على حده ثم جمعها معاً للوصول إلى إجمالي متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق ككل، و في هذا السياق يجب على البنوك حساب أنواع مخاطر السوق التالية :

• بالنسبة لمحفظة المتاجرة :

- مخاطر أسعار العائد
- مخاطر الأسهم
- مخاطر صناديق الاستثمار
- مخاطر التسوية
- مخاطر عقود الخيار

• بالنسبة لإجمالي بنود الميزانية:

- مخاطر أسعار الصرف

ج. تقييم متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل

يتعين على البنوك -حالياً- استخدام أسلوب المؤشر الأساسي عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل، ويمكن استخدام أساليب أكثر تقدماً لأغراض قياس وإدارة المخاطر الداخلية.

أسلوب المؤشر الأساسي

وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي يجب على كل بنك أن يحتفظ برأس مال لمقابلة مخاطر التشغيل يساوي ١٥% (على الأقل) من متوسط مجمل ربح البنك على أساس القوائم المالية لآخر ثلاث سنوات؛ وإذا كانت قائمة الدخل لآخر سنة أو لآخر سنتين تعكس مجمل خسائر أو قيمة صفرية، فيجب استبعادها من كل من البسط والمقام عند حساب ذلك المتوسط، أما إذا كانت قائمة الدخل في نهاية الأعوام الثلاث الأخيرة تعكس مجمل خسائر أو قيمة صفرية فيجب الرجوع إلى السنة السابقة والتي قد تعكس قائمة الدخل عنها مجمل ربح حيث يتم حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل عن تلك السنة فقط .

ولمزيد من التفاصيل في هذا الشأن ، فيمكن الرجوع إلى تعليمات الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل.

د. تقييم متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السيولة

يتم قياس مخاطر السيولة من خلال تطبيق النسبتين التاليتين:

- نسبة تغطية السيولة LCR
- نسبة صافي التمويل المستقر NSFR

٤ يتم الاستعانة بالبيانات المؤقتة لآخر سنة مالية حتى يتم اعتمادها.

١. نسبة تغطية السيولة LCR

تهدف هذه النسبة إلى التحقق من مدى كفاية الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنك والتي تتمثل في النقدية أو الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في الأسواق إما بخسارة ضئيلة أو بدون خسارة في قيمتها وذلك لمقابلة احتياجات السيولة في الأجل القصير (على مدى ٣٠ يوم) وذلك في ظل سيناريو لظروف غير مواتية ومحددة للسيولة .

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة المقدرة خلال ٣٠ يوماً}} \leq 100\%$$

هذا ويتم تطبيق نسبة تغطية السيولة بشكل تدريجي حيث يُمثل الحد الأدنى المطلوب ٧٠% بدءاً من يناير ٢٠١٦، على أن يزيد هذا الحد بنسب سنوية متساوية إلى أن يصل ١٠٠% في موعد أقصاه يناير ٢٠١٩.

٢. نسبة صافي التمويل المستقر NSFR

تُعد هذه النسبة مكملة لنسبة تغطية السيولة، حيث تهدف إلى التحقق من أن الأصول طويلة الأجل (سنة فأكثر) ممولة على الأقل من مقدار مستقر من الالتزامات مقارنة بهيكل مخاطر السيولة لدى البنك.

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\%$$

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه في كلٍ من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر يتم إعطاء أوزان ترجيحية محددة لفئات الأصول والالتزامات المختلفة وكذا البنود خارج الميزانية المضمنة في المعادلات السابقة، وللمزيد من الايضاح يمكن الرجوع للنماذج المرفقة بورقة المناقشة المحدثة (أو التعليمات) الصادرة عن البنك المركزي المصري في هذا الشأن. وبالإضافة إلى ما سبق، تستمر البنوك في الالتزام بنسب السيولة الحالية للعملة المحلية (٢٠%) وللعملة الأجنبية (٢٥%) وفقاً للكتاب الدوري الصادر في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٥، وكذلك طريقة سلم الاستحقاقات وفقاً للكتاب الدوري الصادر في ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٧ لأغراض إدارة مخاطر السيولة.

هـ. تقييم متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر أسعار العائد بالمحفظة لغير أغراض المتاجرة

يهدف تقييم مخاطر أسعار العائد بالمحفظة لغير أغراض المتاجرة، يُمكن للبنوك تطبيق الأسلوب المعياري لقياس مخاطر أسعار العائد بالمحفظة لغير أغراض المتاجرة وذلك لأغراض إعداد التقارير الرقابية (و يُمكن داخليا استخدام أساليب أكثر تقدماً لأغراض إدارة المخاطر) وذلك وفقاً لما يلي:

الاسلوب المعياري (طريقة الاستحقاق)

وفقاً لهذا الأسلوب ، تقوم البنوك بحساب إجمالي المركز المرجح للمحفظة المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة ككل وقياس نسبته إلى القاعدة الرأسمالية للبنك (رأس المال الرقابي) مما يعكس إجمالي التغير في القيمة الاقتصادية للبنك، على أن يتم تجنب رأس مال إضافي لمقابلة هذا النوع من المخاطر في حالة تجاوز قيمة التغير ٢٠% من القاعدة الرأسمالية للبنك. وذلك وفقاً للخطوات التالية:

- ادراج كافة البنود بالمركز المالي للبنك والمحتفظ لغير اغراض المتاجرة وذات الحساسية للتغير في اسعار العائد بجدول فجوات الاستحقاق (بالجنبة المصري والعملات الاجنبية الرئيسية)، والمكون من ١٤ فترة زمنية وفقاً للمرفق رقم (٥).

- عمل مقاصة بين الاصول والالتزامات في كل فترة زمنية للوصول الى صافى المركز لكل فترة.
- ضرب صافى المركز لكل فترة زمنية في معامل الترجيح الخاص بكل فترة زمنية (يمثل حاصل ضرب التغير في اسعار العائد بمقدار ٢٠٠ نقطة اساس المتوسط المرجح لفترة الاسترداد لكل فترة زمنية).
- اجراء جمع جبري للمراكز المرجحة للفترات الزمنية المختلفة للوصول الى صافى مركز مرجح (سواء فائض او عجز) لكل عملة.
- حساب صافى مركز مرجح مجمع لكافة العملات من خلال جمع صافى مراكز العجز والفائض المرجحة بدون عمل مقاصة (بالقيمة المطلقة) ويمثل الناتج التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين بالبنك.
- قسمة التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين على القاعدة الرأسمالية للبنك.
- يجب الا تزيد نسبة التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين الى القاعدة الرأسمالية للبنك عن ٢٠%. وفي حالة التجاوز عن النسبة يتطلب الامر تكوين رأس مال إضافي لمقابلة مخاطر اسعار العائد من خلال المعادلة التالية:

$$\text{راس المال الإضافي} = \text{القاعدة الرأسمالية للبنك} \times (\text{نسبة التغير في القيمة الاقتصادية} - ٢٠\%)$$

٢٠%

مثال عملي

فرض ان صافى المركز المرجح المجمع لكافة العملات (بعد اتباع الخطوات السابقة) قد اسفر عن النتائج التالية :
(القيمة بالألف جنيه)

نوع العملة	صافى المركز المرجح لكل عملة (التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين)
الجنية المصري	١٨١,١٩٧
الدولار الأمريكي	١,٣٨٥
اليورو	٣٢٧
الجنية الإسترليني	٤١
الين الياباني	٢٥
الفرنك السويسري	٦
الريال السعودي	١٨٥
عملات اخرى	٠
إجمالي المراكز المرجحة	١٨٣,١٦٧
القاعدة الرأسمالية للبنك	٨٣٨,٢٢٨

نسبة إجمالي المراكز المرجحة/ القاعدة الرأسمالية = (نسبة التغير في القيمة الاقتصادية)

$$٢١,٨٥\% = ٨٣٨,٢٢٨ \div ١٨٣,١٦٧$$

راس المال الإضافي المطلوب = القاعدة الرأسمالية للبنك (نسبة التغير في القيمة الاقتصادية - ٢٠%)

٢٠%

$$٧٧,٦٠٥ = (٢٠\% - ٢١,٨٥\%) ٨٣٨,٢٢٨ =$$

٢٠%

$$\%٢٠ = \frac{١٨٣,١٦٧}{٧٧,٦٠٥ + ٨٣٨,٢٢٨} =$$

و. تقييم متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التركيز الائتماني

يتعين على البنوك - في المرحلة الأولى من تطبيق الدعامة الثانية في إطار مقررات بازل II - إيلاء عناية خاصة لمخاطر التركيز الائتماني لديها (متمثلة في كل من التركيز الفردي والتركز القطاعي) بما يتماشى مع الخصائص الرئيسية للقطاع المصرفي المصري وذلك من خلال الالتزام بالمتطلبات الكمية والنوعية المنصوص عليها في هذا الشأن، وعلى الرغم من ذلك يحث البنك المركزي المصري البنوك على تقييم كافة أشكال التركيز الأخرى (المتعلقة بالسوق والسيولة والتشغيل) من الناحية النوعية فقط بهدف إدارة المخاطر المختلفة الناتجة عن أنشطة البنك والتي قد تؤدي إلى حدوث خسائر أو يترتب عليها آثار سلبية في أكثر من فئة مخاطر، ويمكن للبنوك قياس مخاطر التركيز الائتماني من خلال استخدام الاساليب الكمية التالية:

☒ قياس مخاطر التركيز الفردي Single Name Concentration

يمكن قياس مخاطر التركيز الفردي باستخدام إحدى الأسلوبين التاليين:

١. أسلوب الجزيئات المعدلة (GA) Granularity Adjustment

يتم استخدام أسلوب الجزيئات المعدلة (GA) لقياس مخاطر التركيز الفردي والذي يعكس تقدير لمتطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة مخاطر التركيز في محفظة ائتمان الشركات فقط. ويتم حساب الجزيئات المعدلة وفقا للمعادلة التالية:

$$GA = EAD \times \text{Herfindahl Index} \times C$$

حيث EAD: تمثل إجمالي توظيفات البنك لدى الشركات فقط (متضمنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، ويدون خصم المخصصات.

وتتضمن التوظيفات كافة مديونيات الشركات المقترضة بما في ذلك الأوراق التجارية المخصوصة، التسهيلات الائتمانية، القروض، ادوات الدين، الأسهم، البنود خارج الميزانية، وأي شكل آخر من أشكال الدعم المالي.

Herfindahl Index (HI) (مؤشر هيرفاندال): الذي يقاس إلى أي مدى يمثل عدد قليل من العملاء جانب كبير من توظيفات البنك،

وتقع هذه النسبة بين صفر (وتشير إلى أدنى مستوى من التركيز) وواحد صحيح (وتشير إلى أعلى مستوى للتركز لدى البنك).

ويتم حساب مؤشر هيرفاندال **Herfindahl Index (HI)** وفقا للمعادلة الآتية:

$$\frac{\sum_{i=1}^n EAD^2}{\left(\sum_{i=1}^n EAD\right)^2}$$

حيث ان **C** تمثل الحد الثابت ، والذي يتم تحديده وفقا للجدول التالي:

احتمال التعثر PD	% ١٠	% ٩	% ٨	% ٧	% ٦	% ٥	% ٤	% ٣	% ٢	% ١	% ٠,٥	الحد الثابت C
	٠,٩٦٣	٠,٩٥٩	٠,٩٥٥	٠,٩٤٨	٠,٩٣٩	٠,٩٢٧	٠,٩٠٩	٠,٨٨٥	٠,٨٤٨	٠,٧٨٤	٠,٧٧٣	

مثال عملي

عدد العملاء (الشركات) = ٢٠٠٠

(القيمة بالآلاف جنيهه)

عدد العملاء (شركات)	قيمة التوظيفات	مربع قيمة التوظيفات
١	١٠	١٠٠
٢	١٠	١٠٠
٣	١٠	١٠٠
٤	١٠	١٠٠
٥	١٠	١٠٠
..
..
١٩٩٩	١٠	١٠٠
٢٠٠٠	١٠	١٠٠
إجمالي قيمة التوظيفات EAD	٢٠,٠٠٠	
إجمالي مربع التوظيفات $\sum_{1}^{2000} EAD^2$		٢٠٠,٠٠٠ (أ)
مربع إجمالي التوظيفات $\left(\sum_{1}^{2000} EAD\right)^2$	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (ب)	

$$\text{مؤشر هيرفاندال (HI) Herfindahl Index} = \frac{200,000}{400,000,000} = 0,0005 = \text{(ب)/(أ)}$$

بافتراض أن متوسط نسبة احتمال التعثر (PD) لدى البنك (متوسط ثلاث سنوات) = ١%

الحد الثابت C المقابل = ٠,٧٨٤

الجزئيات المعدلة (GA) = قيمة التعرض (EAD) x مؤشر هيرفاندال (HI) x الحد الثابت (C)

$$7,84 = 0,784 \times 0,0005 \times 20,000 = \text{مخاطر التركيز}$$

٢. أسلوب مؤشر التركيز الفردي (ICI) Individual Concentration Index Approach

يمكن تطبيق أسلوب مؤشر التركيز الفردي (ICI) لقياس مخاطر التركيز الفردي لتقدير متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة مخاطر التركيز بمحفظتي ائتمان الشركات والتجزئة معاً. ويتم حساب مؤشر التركيز الفردي (ICI) باستخدام مؤشر هيرفاندال Herfindahl Index (HI) ومعامل التعديل Adjustment Factor (AF)، وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$ICI = HI \times AF = \frac{\sum_{i=1}^{1000} x^2}{\left(\sum_{i=1}^{1000} x\right)^2} \times \frac{\sum_{i=1}^{1000} x}{\sum y} \times 100 = \frac{\sum_{i=1}^{1000} x^2}{\sum_{i=1}^{1000} x \sum y} \times 100$$

حيث: X تمثل إجمالي توظيفات البنك لدى كل عميل أو عملاء مرتبطين ضمن أكبر 1000 عميل بمحفظة التجزئة والشركات (متضمنة المشروعات الصغيرة و المتوسطة) . على ألا يتم تخفيضها بأي أداة من أدوات تخفيف المخاطر (لا يتم اخذ أي نوع من الضمانات في الاعتبار) .

ويتضمن هذا الرصيد كافة التوظيفات بما في ذلك الأوراق التجارية المخصصة ، التسهيلات الائتمانية ، القروض ، أدوات الدين ، الأسهم ، البنود خارج الميزانية ، وأي شكل آخر من أشكال الدعم المالي

$\sum Y$ تمثل إجمالي التوظيفات في كل من محفظتي الشركات والتجزئة على ألا يتم تخفيضها بأي أداة من أدوات تخفيف المخاطر (لا يتم اخذ أي نوع من الضمانات في الاعتبار) .

وبناء على النتيجة التي يتم الحصول عليها من تطبيق المعادلة السابقة، فإنه يمكن تحديد معدل رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة

مخاطر التركيز الائتماني (كنسبة من متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بالدعم الأولى لمحفظتي الشركات والتجزئة) من خلال

الجدول التالي والذي يبين العلاقة بين مؤشر التركيز الفردي (ICI) ورأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر التركيز.

جدول رقم ١

رأس المال المطلوب (%)	مؤشر التركيز الفردي ICI (%)
٠	$0,1 \geq ICI > 0,0$
٢	$0,2 \geq ICI > 0,1$
٤	$0,4 \geq ICI > 0,2$
٦	$1,0 \geq ICI > 0,4$
٨	$100 \geq ICI > 1,0$

وبناء على النتيجة التي يتم الحصول عليها من تطبيق المعادلة السابقة، يمكن تحديد قيمة رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة مخاطر التركيز الائتماني.

مثال عملي

عدد العملاء (على مستوى كل من محفظتي الشركات والتجزئة) = ٣٠٠٠

(القيمة بالآلاف جنيهه)

أكبر ١٠٠٠ عميل	قيمة التوظيفات	مربع قيمة التوظيفات
١	١٠	١٠٠
٢	١٠	١٠٠
٣	١٠	١٠٠
.....
.....
٩٩٨.	١٠	١٠٠
٩٩٩	١٠	١٠٠
١٠٠٠	١٠	١٠٠
إجمالي التوظيفات (أكبر ١٠٠٠ عميل)		١٠,٠٠٠
إجمالي مربع التوظيفات $\sum_{i=1}^{1000} X^2$		(أ) ١٠٠,٠٠٠
مربع إجمالي التوظيفات $\left(\sum_{i=1}^{1000} X\right)^2$		١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (ب)

$$\text{مؤشر هيرفاندال} = \text{أ/ب} = \frac{100,000}{100,000,000} = 0,001$$

$$\text{إجمالي التوظيفات لأكبر ١٠٠٠ عميل} = 10,000 \text{ (ج)}$$

$$\text{إجمالي التوظيفات لدى البنك} = 20,000 \text{ (د)}$$

$$\text{معامل التعديل (AF)} = \text{(د/ج)} = \frac{10,000}{20,000} = 0,5$$

$$\text{مؤشر التركيز الفردي ICI} = \text{مؤشر هيرفاندال (HI)} \times \text{معامل التعديل (AF)} = 100 \times 0,001 \times 0,5 = 0,005\%$$

$$= 0,001 \times 0,5 \times 100 = 0,05\%$$

ووفقا للجدول رقم (١) فإن معدل رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر التركيز عندما يكون مؤشر التركيز الفردي عند مستوى ٠,٠٥ % هو ٠ % (كنسبة من متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان بمحفظتي الشركات والتجزئة وفقا للدعامة الأولى من مقررات بازل ٢).

وبافتراض أن إجمالي التوظيفات لدى البنك بمحفظتي الشركات والتجزئة قيمتها ٢٠,٠٠٠ ذات وزن مخاطر ١٠٠% ، ومن ثم فإن متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان لمحفظتي الشركات والتجزئة (وفقا للدعامة الأولى) = ٢٠,٠٠٠ × ١٠% = ٢,٠٠٠ .

قيمة رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة مخاطر التركيز لمحفظتي الشركات والتجزئة = ٢,٠٠٠ × ٠% = ٠ .

أي لا يوجد رأس مال إضافي مطلوب وفقا لمعطيات المثال السابق، ويمكن افتراض معطيات أخرى تختلف عن المعطيات السابقة وفي هذه الحالة يمكن ان يتبين الحاجة لرأس مال إضافي لمقابلة مخاطر التركيز لمحفظتي الشركات والتجزئة.

☒ قياس التركيز القطاعي Sectorial Concentration

يُمكن للبنوك استخدام طريقة مؤشر التركيز القطاعي (SCI) لقياس مخاطر التركيز القطاعي لتقدير متطلبات رأس المال لمقابلة هذا النوع من المخاطر . و يجب أن يكون النطاق الذي يتم على أساسه حساب مؤشر التركيز القطاعي هو إجمالي توظيفات البنك في الشركات بالنسبة للقطاعات (٢٠ قطاعاً) المحددة من قبل البنك المركزي المصري . ويتم حساب مؤشر التركيز القطاعي (SCI) وفقاً للمعادلة التالية:

$$SCI = \frac{\sum x^2}{(\sum x)^2} \times 100$$

حيث: X تمثل قيمة التوظيفات الخاصة بكل قطاع من القطاعات المحددة (٢٠ قطاعاً) ، على ألا يتم تخفيضها بأي أداة من أدوات تخفيف المخاطر (لا يتم اخذ أي نوع من الضمانات في الاعتبار) . ويتضمن هذا الرصيد كافة مديونيات الشركات المقترضة بما في ذلك الأوراق التجارية المخصومة ، التسهيلات الائتمانية ، القروض ، أدوات الدين ، الأسهم ، البنود خارج الميزانية ، وأي شكل آخر من أشكال الدعم المالي .

وبناء على النتيجة التي يتم الحصول عليها من المعادلة السابقة، يتم تحديد رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة مخاطر التركيز القطاعي (كنسبة من متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بالدعامة الأولى لمحفظة الشركات) من خلال الجدول التالي (جدول رقم ٢) الذي يمثل العلاقة التي تربط بين مؤشر التركيز القطاعي (SCI) ورأس المال المطلوب

جدول رقم ٢

مؤشر التركيز القطاعي SCI (%)	رأس المال المطلوب (%)
$SCI > 0$	٠
$12 \geq SCI > 0$	٢
$15 \geq SCI > 12$	٤
$20 \geq SCI > 15$	٦
$25 \geq SCI > 20$	٨
$100 \geq SCI > 25$	١٠

مثال عملي

(بالآلاف جنيه)

القطاع (٢٠ قطاع)	قيمة التوظيفات	مربع قيمة التوظيفات
١	١٣٠	١٦,٩٠٠
٢	٢٠٠	٤٠,٠٠٠
٣	٣٠	٩٠٠
٤	٢٠٠	٤٠,٠٠٠
٥	١٠٠	١٠,٠٠٠
..
..
١٩
٢٠	٣٤٠	١١٥,٦٠٠
إجمالي التوظيفات		١,٠٠٠
إجمالي مربع التوظيفات		$\sum_{I=1}^{20} X^2$
		(أ) ٢٢٣,٤٠٠
مربع إجمالي التوظيفات		$\left(\sum_{I=1}^{20} X\right)^2$
		(ب) ١,٠٠٠,٠٠٠

$$\text{مؤشر التركيز القطاعي (SCI)} = \frac{\sum_{I=1}^{20} X^2}{\left(\sum_{I=1}^{20} X\right)^2} = \frac{223,400}{1,000,000} = 100 \times \frac{223,400}{1,000,000} = 22,34\%$$

ووفقاً للجدول رقم (٢) فإن معدل رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر التركيز عندما يكون مؤشر التركيز القطاعي عند مستوى ٢٢,٣٤% هو ٦% (كنسبة من متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان لمحفظه الشركات وفقاً للدعامة الأولى من مقررات بازل ٢).

وبافتراض أن إجمالي التوظيفات لدى البنك بمحفظه الشركات قيمتها ١٠٠٠ ذات وزن مخاطر ١٠٠%، ومن ثم فإن متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان لمحفظه الشركات (وفقاً للدعامة الأولى) = ١٠٠ × ١٠% = ١٠٠٠.

قيمة رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة مخاطر التركيز القطاعي لمحفظه الشركات = ١٠٠ × ٦% = ٦

بالإضافة إلى ما سبق، يجب على البنوك الالتزام بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري بشأن متابعة، والتحكم في مخاطر التركيز الائتماني من خلال الحدود القصوى للتوظيف لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري في هذا الشأن، فضلاً عن الأخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي وذلك وفقاً للتعليمات الرقابية المتعلقة بتوظيفات البنوك لدى الدول.

وفيما يخص مخاطر الدعامة الثانية، فيمكن الرجوع إلى أوراق المناقشة أو التعليمات السابق إصدارها من البنك المركزي المصري لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن.

مرفق (٤)

اختبارات التحمل

المبادئ الرئيسية لإجراء اختبارات تحمل دقيقة بواسطة البنوك

يسرد هذا القسم المبادئ الرئيسية الواجب مراعاتها عند إجراء أي اختبار تحمل . وتهدف تلك المبادئ إلى التأكد من أن اختبارات التحمل تُعد جزءاً لا يتجزأ من الإطار العام لإدارة المخاطر لدى البنك. وذلك وفقاً لما يلي:

١. النسبية:

يعتمد نطاق إجراء اختبارات التحمل على حجم، وتعقد وتنوع أنشطة البنك.

٢. نطاق التغطية:

يتعين على البنوك تحديد كافة المخاطر الجوهرية التي يتعين أخذها في الاعتبار عند إجراء اختبارات التحمل.

٣. الموائمة:

يتعين على البنوك أن تُحدد المخاطر الجوهرية التي سوف تخضع لاختبارات التحمل وأن يعتمد عدد المتغيرات المُسببة للمخاطر المُعتد بها على مدى تعقد محفظة البنك ونوعية المخاطر التي يتعرض لها.

٤. جودة البيانات ونظم المعلومات:

يتعين استخدام بيانات دقيقة و متكاملة ومُعبره عند إجراء اختبارات التحمل بما يتماشى ونطاق تغطية تلك الاختبارات.

تضمين اختبارات التحمل في حوكمة المخاطر

يقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك الإشراف على جميع مراحل اختبارات التحمل و ذلك في حالة تفويض هذه المسؤولية إلى لجنة المخاطر ، ويجب التأكد من صحة استخدام نتائج اختبارات التحمل في عملية إدارة المخاطر والتخطيط المستقبلي لرأس المال.

أساليب اختبارات التحمل

يوجد عدة أساليب لإجراء اختبارات التحمل ، وتندرج هذه الأساليب من حيث درجة صعوبتها من اختبارات الحساسية البسيطة إلى اختبارات السيناريوهات الأكثر تعقيداً بهدف تقييم اثر الأحداث الاقتصادية غير الموائمة على كل من الأرباح ورأس المال لدى البنك وذلك على النحو التالي:

أ- اختبارات الحساسية:

تُعد بصفة عامة اقل تعقيداً حيث أنها تقوم على تقييم الأثر على الوضع المالي للبنك من خلال تطبيق صدمة ما على متغير واحد مع بقاء باقي المتغيرات ثابتة. وتُعطى هذه الاختبارات تقييماً مبدئياً عن مدى حساسية محفظة البنك لعامل مخاطر معين.

ب- اختبارات السيناريوهات:

تُعد أكثر تطوراً حيث تقوم بتطبيق عدة صدمات على عدة متغيرات في ذات الوقت أخذاً في الاعتبار افتراضات محددة وتكون مبنية على أساس تاريخي أو افتراضي كما يلي:

• **اختبارات سيناريوهات تاريخية:**

تعتمد على أحداث السوق الجوهرية التي وقعت في الماضي وهذه النوعية من اختبارات التحمل لا تأخذ بعين الاعتبار مخاطر المنتجات الجديدة والتي قد تؤدي إلى مخاطر مستقبلية غير معروفة.

• **اختبارات السيناريوهات الافتراضية:**

يقوم مدير المخاطر بالبنك بوضع سيناريوهات افتراضية قاسية ولكن محتملة الحدوث بشأن الإطار العام للمخاطر . تأخذ هذه الاختبارات في الاعتبار المخاطر المصاحبة للمنتجات الجديدة والتي قد تؤدي إلى مخاطر مستقبلية غير متعارف عليها من قبل.

الإقرار عن بيانات اختبارات التحمل

يجب على البنوك أن تقدم للبنك المركزي المصري شرحاً للأساليب المستخدمة لإجراء اختبارات التحمل وكذا نتائجها بصفة سنوية خلال ٩٠ يوم من نهاية السنة المالية.

مرفق (٥)

أسعار العائد بالمحفظة لغير أغراض المتاجرة (لكل عملة علي حده)

القيمة بالآلاف جنية

الإجمالي	البنود غير الحساسة لأسعار العائد والبنود المحتفظ بها لأغراض المتاجرة	أكثر من ٢٠ سنة	أكثر من ١٥ سنة حتى ٢٠ سنة	أكثر من ١٠ سنوات حتى ١٥ سنة	أكثر من ٧ سنوات حتى ١٠ سنوات	أكثر من ٥ سنوات حتى ٧ سنوات	أكثر من ٤ سنوات حتى ٥ سنوات	أكثر من ٣ سنوات حتى ٤ سنوات	أكثر من سنتين حتى ٣ سنوات	أكثر من سنة حتى سنتين	أكثر من ٦ شهور حتى سنة	أكثر من ٣ شهور حتى ٦ شهور	أكثر من شهر حتى ٣ شهور	شهر فأقل	اليوم التالي	إيضاح	الأثر على القيمة الاقتصادية للبنك
																	الأصول
																١	تقديرة وأرصدة لدى البنك المركزي
																	أرصدة مستحقة على البنوك
																	أذون الخزائنة والأوراق التجارية
																	سندات وأدوات مالية أخرى
																٢	قروض وتسهيلات انتمائية
																٣	مطالبات مضمونة بعقارات سكنية - عائد متغير
																	مطالبات مضمونة بعقارات سكنية - عائد ثابت
																	قروض غير منتظمة
																٤	أصول أخرى (ذات حساسية لسعر العائد)
																	الإجمالي
																	مشتقات أسعار العائد
																	إجمالي الأصول ذات الحساسية لسعر العائد (١)

																	الالتزامات
																	ودائع تحت الطلب وودائع التوفير
																	ودائع لأجل وبيانات ادخار
																	شهادات ادخار
																	ارصدة مستحقة للبنوك
																	أوراق دين مصدرة
																	قروض طويلة الأجل
																	التزامات أخرى ذات حساسية لسعر العائد
																	الإجمالي
																	مشتقات أسعار العائد
																	إجمالي الالتزامات ذات الحساسية لسعر العائد (٢)
																	صافي الفجوة الجارية (١) (٢)
		٢٦,٠ %٣	%٢٢,٤٣	%١٧,٨٤	%١٣,٢٦	%١٠,١٥	%٧,٧١	%٦,١٤	%٤,٤٩	%٢,٧٧	%١,٤٣	%٠,٧٢	%٠,٣٢	٠,٠٨ %	%٠,٠٠		معاملات التمرجح (بافتراض صدمة سعر عائد ٢٠٠ نقطة أساس)
																	المراكمات المرجحة بمعاملات التمرجح
		٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	القيمة المعرضة للمخاطر

الأثر على صافي العائد على أساس سنوي	إيضاح	بالاطلاع	شهر فأقل	أكبر من شهر حتى ٣ شهور	أكبر من ٣ شهور حتى ٦ شهور	أكبر من ٦ شهور حتى سنة
صافي الفجوة الجارية						
التغير الافتراضي لسعر العائد (نقطة أساس)		٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
الفترة الزمنية الفعلية للفجوة الجارية		١,٠٠٠	٠,٩٦	٠,٨٣	٠,٦٣	٠,٢٥
الأثر على صافي العائد (على أساس سنوي)		٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
إجمالي الأثر على صافي العائد						٠,٠٠

الإيضاحات:

- ١ - يتم إدراج أرصدة الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي (بما فيها الاحتياطي الإلزامي) بدون عائد بالفترة الزمنية بالاطلاع (اليوم التالي)، أما الأرصدة الاحتياطية بالعملات الأجنبية والأرصدة الأخرى ذات العائد فيتم إدراجها بالفترة الزمنية وذلك حسب الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق/إعادة التسعير .
- ٢ . تتضمن الأوراق التجارية المخصصة .
- ٣ . يتم تحديد إذا كان هناك خيارات للسداد المعجل والافتراضات المستخدمة في هذا الشأن .
- ٤ . تتضمن استثمارات صناديق الاستثمار التي لا يتوافر للبنك تفاصيل بشأنها .